العدد(1396) السنة السادسة - الثلاثاء (23) كانون الاول 2008 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مادوف... تاريخ النصب المالي يعيد نفسه

البيان
١٢-٢٢

بول كينيدي

هل ثمة ما يثير الغرابة أو الدهشة لدى أي أحد منا ذي معرفة متواضعة بالتاريخ، في ما تكشف مؤخراً عن سطو "بيرني مادوف" مستثمر "وول ستريت" على ذلك المبلغ الضخم المقدر بنحو ٥٠ مليار دولار من عملائه؟ صحيح أن هذا المبلغ كبير جداً وكذلك فعلة "بيرني مادوف".. ولكن هل يعتبران مفاجأة مذهلة أو سابقة لا وجود لها في تاريخ المال والاستثمار في بلادنا؟ ألم نشهد مثلها في التاريخ؟ في الإجابة عن هذين السؤالين، فلنذكر هنا بعض السوابق الكلاسيكية. لعل من أشهرها فقاعتي مضاربات زهرة الخزامى الهولندية، وشركة SOUTH SEA. فقد انطلقت الفقاعة الأولى مما عرف حينها في منتصف القرن السابع عشر، بهوس زهرة الخزامى والمضاربات المالية بين أوساط الهولنديين. وبسببها كانت الباقة الواحدة من تلك الزهرة ومثيلاتها من الزنبقيات تُباع أولاً بما يعادل مئات الدولارات في ذلك الوقت بعملة "الجلدر" الهولندية. وعندما بلغ الهوس بالزهرة أشده، أصبحت تباع الباقة الواحدة بآلاف الدولارات. كان ذلك في عام ١٦٣٦. والغريب في الأمر أن الآلاف من باقات الخزامى والزنبقيات كانت تُباع وتُشترى عشرات المرات دون أن يملكها أو حتى يراها أحد جراء كثرة المضاربات عليها. وبسبب هذه التجارة الوهمية، تمكن عمدة العاصمة أمستردام من تكوين ثروة تقدر بنحو ٦٠ ألف دولار خلال أربعة أشهر فحسب، في حين أن دخله السنوي عن وظيفته – عالية الدخل في ذلك الوقت– لم تكن تتجاوز ٥٠٠ جلدر فحسب! ولكن الذي حدث هو أن تلك الفقاعة انفجرت انفجاراً فجائياً مدوياً بعد أن بلغت الأسعار ذروتها في عام ١٦٣٧. وما هي إلا بضعة أيام فحسب، وقد طالت الخسائر المهولة آلاف المضاربين. وبانهيارها اهتز النظام الائتماني المالي كله في ذلك الوقت. وقد وصف أحدهم محقاً تلك التجارة بأنها كانت بيعاً وشراءً للريح!

أما فقاعة شركة SOUTH SEA "البحر الجنوبي" فقد حدثت خلال عام ١٧٢٠ حين قفزت أسهم هذه الشركة البريطانية التي منحت امتيازات تجارة خاصة في المياه الإقليمية لأميركا اللاتينية بموجب اتفاقية عقدت بينها والبلاط الملكي الإسباني. وبعد أن ذاع صيتها وحققت نجاحاً مالياً مذهلاً، انفجرت هي الأخرى، محدثة شرخاً هائلاً في النظام المالي لذلك القرن.

وما حدث مؤخراً في أسواق "وول ستريت" استعادة لذات القصة الكلاسيكية التي عبر عنها الكاتب المسرحي الإنجليزي بن جونسون في مسرحيته "الكيميائي القديم". فمنذ نحو ٤٠٠ عام مضت، كان بن جونسون قد عرف بغزارة كتابته وقصصه الدرامية الفكاهية الساخرة عن شتى أوجه الحياة في عاصمة بلاده لندن. وشملت تلك المسرحيات التي كتبها معالجة لموضوعات عديدة مثل الأمل والطموح والطيش والجشع في حياة مجتمعه. وتصور مسرحية "الكيميائي القديم" التي عرضت لأول مرة في عام ١٦١٠ مجتمعاً إنجليزياً يلهث فيه الجميع وراء الحصول على المال بشتى الوسائل والسبل الاستثمارية، من الاتجار في السلع والبضائع الغريبة، إلى تجارة التوابل والأعمال الفنية، وحتى زراعة التبغ في أصقاع فرجينيا النائية. وربما كان حينها قد سرى السؤال التالي بين أوساط المستثمرين الإنجليز كما تسري النار في الهشيم: لمَ التمسك بتجارة الصوف القديمة، في حين يمكن الاتجار في بضائع جديدة بديلة تدر علينا أموالاً طائلة في زمن قياسي؟ تبدأ المسرحية بمغادرة رب منزل لندني لبيته بعض الوقت في زيارة للريف. وبتلك المغادرة فقد أفسح المجال واسعاً لطاقم خدمه الجشعين الأوغاد، وعلى رأسهم رئيس الخدم "سبتل". وسرعان ما سرت شائعات في شرقي لندن عن ظهور "كيميائي قديم" له القدرة على صنع الخوارق والمعجزات. ومما راج بين الأهالي أن له سائلاً مستحضراً يؤمن الصحة والقوة لمن يتناوله. وما أن طرقت تلك الشائعة أذن "سبتل" –الذي لا يستبعد أن يكون وراء إطلاقها– حتى خطرت له فكرة في غاية الذكاء، ألا وهي استثمار الشائعة لصالحه. فما كان منه إلا أن يعد صالة الاستقبال والضيافة بمنزل سيده الغائب على أحسن ما تكون الأبهة والفخامة، ويتستر هو في ملابس "الكيميائي القديم" فينتظر ضحاياه الذين سيهرعون إلى المنزل كما النمل، ويدفعون له بسخاء مقابل السائل المغشوش الذي سوف يُعده لهم. فهؤلاء أيضاً يريدون استثمار أموالهم وتكوين ثروات طائلة في أقل من لمح البصر، بفعل سحر السائل الكيميائي الغريب. وكان من بين الضحايا اثنان من رجال الكنيسة الهولنديين الأشداء، هما "أنانياس" و"تربيوليشن هولسم" وقد وفدا إلى الكيميائي الزائف بحثاً عن المزيد من الثروات والمال ليستعينا به على نشر المذهب الكالفيني المسيحي في إنجلترا. غير أن هناك من بين الضحايا أناسا هم كبار الأثرياء الذين جاءوا طلباً لإشباع غرائزهم وحاجاتهم الدنيوية لا أكثر، مستعينين بذلك السائل السحري الغريب. لكن وعلى اختلاف الشخصيات التي تهافتت على تلك الكذبة، كان ثمة قاسم مشترك أعظم يجمع بينها بلا استثناء. يتلخص هذا القاسم في الرغبة الاستهلاكية العارمة التي دفعت بها إلى الكسب المجاني السريع بلا جهد أو تعب أو عرق!

وربما لا يشق على القراء تخمين المسار الذي تكشفت عنه هذه المسرحية الكوميدية الساخرة. فبعد أن أطلق "سبتل" ورفاقه كذبتهم الأولى، كان عليهم بذل المزيد من الجهد المتواصل في سبيل الحفاظ على ذلك السائل السحري الذي يصنع الذهب والثروات التي يسيل لها اللعاب. وكان طبيعياً أن تتلو الكذبة أختها، وأن يطمئن الضحايا دائماً على ثبات الأرض الغنية السحرية التي وضعوا عليها أقدامهم. غير أن حبل الكذب يظل قصيراً دائماً كما يُقال. ومن هنا تأتي صعوبة الحفاظ لأمد طويل على أي من "مشاريع بونزي" المغشوشة، في أي عصر كان.

ليس القصد من هذا العرض إفساد متعة القراء الذين لم يقرأوا بعد مسرحية "الكيميائي القديم" لكاتبها بن جونسون. إنما القصد هو تأكيد تداعي وانهيار شبكة الاحتيال تلك، قبل عودة صاحب المنزل من رحلته الريفية إلى لندن. ولسنا بحاجة للإغراق مطولاً في تفاصيل هذه التشابهات بين وقائع وشخصيات قصة درامية جرت أحداثها قبل ٤٠٠ عام، وما شهدته أسواق "وول ستريت" مؤخراً من انهيار "مشروع بونزي"، الذي أنشأه "بيرني مادوف" على أرضية الغش والاحتيال. فشأنه شأن ذلك الخادم المحتال ورفاقه، أراد هو الآخر حصد ثروات هائلة بلا جهد ولا عرق ولا تعب، عن طريق استدراجه للآخرين بضخ أموالهم في مشروع الخداع والاحتيال، الذي أنشأه في فضاء المال الافتراضي. وليس غريباً أن استمر هذا المشروع المخادع لأطول مما ينبغي، بفعل غياب الرقابة المالية، وتفشي ممارسات الفساد، وعبقرية الغش التي كشف عنها "بيرني مادوف"، على أن في هذه القصة جانباً واحداً كان سيرغم الكاتب "بن جونسون" نفسه على كتم ضحكته الساخرة: إصرار بيرني مادوف على نطق اسمه الأخير بهاتين الكلمتين: MADE OFF وهي تعني فيما تعني اصطلاحاً الذهب و"الهرب". والحق أن "بيرني" قد تمكن من "الهرب" بأموال الكثيرين! ألم أقل لكم أن تاريخ المال يستعيد دورته؟

النهار
١٢/٢٢

المصالحة الأهلية في القانون الدولي: غاية ومسار لاعفوية ومصافحة

الأب فادي فاضل

سأستهلّ هذه الدراسة باستشهادين إثنين، أوّلهما لبلوتارك الذي يقول معلّقاً على قانون لسولون يحظّر التكلم بالسوء عن الأموات: «ومن السياسة أن نجرّد الحقد من طابعه الأزلي» (حياة سولون، ٢١). أما الاستشهاد الثاني فكتابة خُطّت على حائط منزل رئيس أساقفة جنوب إفريقيا ديزموند توتو في مدينة كيب تاون تقول: «كيف نحوّل الأخطاء البشرية عدلاً بشرياً». ترى نيكول لورو على سبيل المثال في المقولة الأولى محطة تفكير في أوّل مرسوم عفو يذكره التاريخ، ذاك الذي في العام ٤٠٣ قبل الميلاد وضع حداً للحرب الأهلية في أثينا، بعد طغيان حكومة الثلاثين (LES TRENTES). أما الإقتباس الثاني فيصف ما آلت إليه اليوم الثورة الأخوية في أفريقيا الجنوبية، ولاسيما بفضل ما يُعرَف بـ«لجنة الحقيقة والمصالحة» (ومن شأن هذا التقارب في المقولتين أن يبيّن كيف لمؤلّف في فنّ الخطابة والسياسة والسفسطائية اليونانية أن يفضي إلى فهم أفضل لما يحصل في أيامنا هذه). فقد انبرت «حكومات كثيرة وبعض الأفراد يعلنون أن في طيّ صفحة الماضي أنجع وسيلة لتلافي إحداث اضطراب في مسيرة انتقال حساسة ولعدم العودة إلى زمن العنف، ما قد يعيد نكء جراح الضحايا القديمة. وهذا الموقف يستند إلى المبدأ القائل بأنه حريّ بنا ألا نوقظ شياطين الماضي»(١).

أما في لبنان، فقد انكببنا على طيّ صفحة الماضي أياً يكن الثمن، متجاهلين آليات إعادة بناء دولة تستحق أن تُسمى دولة، ويكون لها مؤهلات الإستمرارية وخدمة مصلحة المواطنين العامة. وها إنه في الثالث من آب ٢٠٠٧(٢)، وللمرة الأولى، قامت منظمة الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن بدعوة اللبنانيين إلى الإنخراط في عملية مصالحة، إما لأننا خرجنا من حرب أهلية ولم نكن قد تصالحنا بعدُ، وإما من باب التدارك والحذر، لئلاّ ننجرف في التوترات العنيفة ونقع مجدداً في دوامة حرب أهلية... أكاد أقول إننا نجحنا في تلافيها حتى الساعة بأعجوبة. بيد أنه، وضماناً للسلم الأهلي بين اللبنانيين، وهو من مسؤولية الطبقة السياسية والمؤسسات الدستورية والأحزاب والقادة والمجتمع المدني، لا بدّ أن نطلق إذاً مصالحة حقيقية على أساس المفاهيم والقواعد العامة، بعيداً عن العفوية اللبنانية. هذا هو الشرط الأساسي الذي يخوّلنا تجاوز ماضٍ عنيف، قريباً كان أم بعيداً، و«إعادة» بنّاء دولة مدنية لجميع أبنائها. ولهذه الغاية، علينا في البداية أن نقيم العدالة الإنتقالية التي تؤدي إلى المصالحة، لا باعتبارها خطاباً للإستهلاك الإعلامي بل مسار بكل ما للكلمة من معنى. وللمجتمع الدولي ما يقوله في هذا الصدد، صوناً للسلم والأمن على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

١- التساؤلات في أثناء الفترات الإنتقالية

في الفترات الإنتقالية على الصعيد السياسي التي تلي حقبات من أعمال العنف أو القمع في أحد المجتمعات، نرى المجتمع المعنيّ يرث ماضياً عنيفاً يصعب التعامل معه. فمن لبنان إلى بوسنة والهرسك فسيرا ليوني والبيرو وتيمور الشرقية، تكثر الأمثلة عن دول تعاني الأمرّين لطيّ صفحة ماض يزخر بالجرائم. وبهدف تعزيز العدالة والسلام والمصالحة، غالباً ما يرتئي المسؤولون الحكوميون والموالون غير الحكوميين التقدم بحلول قضائية وغير قضائية على السواء لانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. فنراهم على وجه الخصوص يلجأون إلى ملاحقة الأفراد المذنبين، ويقدمون التعويضات لضحايا أعمال العنف التي مورسَت بدعم من الدولة، ويبلورون مبادرات لتقصّي الحقائق بشأن الإنتهاكات السابقة، ويُدخلون إصلاحات على مؤسسات شأن الشرطة والمحاكم، ويُقصون المذنبين عن مواقع النفوذ. ويجري أكثر فأكثر استخدام هذه المقاربات بشكل متزامن، بهدف تحقيق عدالة شاملة وواسعة النطاق تُعرَف بـ«العدالة الإنتقالية»(٣).

إننا ومن خلال تحديد بعض المحاور الموائمة نسعى إلى البحث في بعض المسائل المرتبطة بمفهوم «العدالة الإنتقالية» ونتساءل في ما إذا كان من المجدي أن نصرّ دائماً على ضرورة العقاب الجزائي لانتهاكات القانون الإنساني وحقوق الإنسان في الحالات كافة، أو إن لم يكن اتخاذ خطوة أخرى في بعض الحالات، سيما الإقدام على إصدار عفو عام، هو أكثر ملاءمة لضمان المصالحة الوطنية والتطور السلمي في دولة ما. وما يزيد من أهمية هذه المقالة – مع ما تتضمّنه من مصطلحات العدالة التصالحية (مقارنةً بالعدالة الجزائية) والعفو عن المجرمين – هو أنها تصدر في وقت يتطور فيه القانون الدولي في الإتجاه المعاكس (المنحى الجزائي)، مع إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وعلى وقع الملاحقات التي تقوم بها المحاكم الخاصة ليوغوسلافيا السابقة ورواندا ولبنان واللجوء إلى الصلاحية الدولية.

إن أشخاصاً كثراً يربطون المصالحة بالعفو والنسيان («لا توقظوا شياطين الماضي»)، في حين يقول البعض بنظرية مختلفة. ولكن مما لا شك فيه أنه ما من نموذج عام فريد للمصالحة، لا بسبب اختلاف الحالات وتنوّعها، بل أيضاً بسبب التفسيرات المختلفة التي تُعطى لهذا المصطلح. فهل الهدف يقضي على سبيل المثال بتحقيق مصالحة فردية أو مصالحة وطنية وسياسية(٤)؟ إن المصالحة، أياً تكن، هي مسار بحدّ ذاته، وليست حدثاً منعزلاً أو طارئاً.

وأكثر الهدفين واقعيةً هو ما يرتبط بالمصالحة الوطنية والسياسية الذي يمكن أن نرى فيه مساراً ينحصر، على المدى البعيد، في دعم المؤسسات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية، بما يخوّلها الإنكباب على الأسباب العميقة للصراعات وإرساء الشروط الضرورية لاستتباب السلام والإستقرار(٥).

عند هذا الحدّ، بدأ رئيس الأساقفة ديزموند توتو يؤكد أنه سيكون أكثر واقعية بالنسبة للّجنة أن يكون هدفها «تعزيز» المصالحة(٦).

ولا بدّ للحقيقة من أن تكون جزءاً من هذا المسار، ولكن هل يجوز أن توضع في موقع تنافس مع العدالة؟ هل يجب تغليب إعلان الحقيقة على العدالة؟ ألا يمكن للحقيقة أن تشكل خطوةً باتجاه المساءلة، بدل أن تكون خياراً بديلاً من هذا المسار؟ هل من المقبول أن تكون المصالحة والعدالة في حالة تجاوز؟

إن مجمل الخيارات المعتمَدة بشأن كيفية إدارة تلك الفترات الإنتقالية تفترض إيجاد حلول لمشكلتين رئيستين:

١- الإعتراف: (أي) تذكّر أعمال العنف أو نسيانها.

٢- تأدية الحساب وقوامها: فرض عقوبات أو عدم فرضها على المسؤولين عن هذه الأعمال(٧).

وأخيراً، «تقضي المسألة بتحديد أيّة عناصر قياس للحقيقة والعدالة والرأفة متّسقة في ما بينها من جهة، ومن جهة أخرى منسجمة مع إرساء الديموقراطية والسلام، وبروز قواعد القانون الدولي والسعي إلى المصالحة»(٨).

٢- المصالحة ومتطلبات الديموقراطية

تقوم الديموقراطية الفعالة التي تنشأ إبان صراع ما على أرضيتين، هما مجموعة هيكليات وإجراءات عادلة لمعالجة المشاكل التي تقسم المجتمع معالجةً سلمية، ومجموعة علاقات عمل بين المجموعات المعنية. ولن يبلور مجتمع علاقات التعاون تلك ما لم تكن الهيكليات القائمة فيه عادلة، كما أن الهيكليات لن تتمكن من العمل بشكل صحيح، ولو كانت عادلة، في غياب حدّ أدنى من التعاون في التفاعل بين المواطنين. وفي حين أن التوافق الديموقراطي يولّد حلولاً لمشاكل الصراع، تردّنا المصالحة إلى العلاقات القائمة بين الأطراف المعنية بتطبيق هذه الحلول. ولا يُقصَد بذلك السياسيون وحدهم أو أطراف التوافق، بل الشعب برمّته. فأفضل الديمقراطيات في العالم التي تكون صنيع أقدر الديموقراطيين وأبرعهم لن يُكتَب لها العيش إن لم تكن شعوبها جاهزة لأن تولي بعضها البعض الآخر الثقة ولأن تولي حداً أدنى من الثقة للنظام نفسه وتقوم باختباره.

إن المصالحة تدعّم الديموقراطية من خلال إقامة علاقات التعاون اللازمة لوضعها موضع التنفيذ بنجاح. كذلك، على المصالحة أن تحظى، من بين أمور أخرى، بدعم العدالة الإقتصادية والسياسية وبتشارك إجتماعي للسلطة. وإن كان لنا أن نناصر قضية المصالحة من الناحية الأخلاقية، فمن الممكن أيضاً أن نعتدّ بالحجة الواقعية فهي بدورها قوية للغاية، ذلك أن علاقات تعاون إيجابية تولّد الأجواء المؤاتية التي تسمح للحكم الرشيد بأن يتطور فيها، في حين أنه من شأن العلاقات السلبية أن تقوّض أفضل أنظمة الحكم رشيد.

٣- القواعد العامة للمصالحة

تشكل المصالحة في آنٍ واحد هدفاً أي غاية نصبو إليها، ومسيرةً وهي الوسيلة التي تسمح ببلوغ الهدف المنشود. أما الجدلية فتنشأ من عدم التمييز بين هاتين الفكرتين. سوف نركز في بحثنا على المصالحة بصفتها مسيرة شاملة وتكاملية، تنطوي على الأدوات الأساسية مثل العدالة والحقيقة والتعويض وغيرها من أمور تسمح بالإنتقال من ماضٍ مشرذم إلى مستقبل مشترك.

أ – المصالحة مسيرة طويلة الأمد. لا يمكن ارتجالها. وهي تأخذ وقتاً ولا يمكن فرض وتيرتها.

ب – المصالحة مسيرة لها تداعيات عميقة. إنها تفترض تغييراً في المواقف والتطلعات والمشاعر والأحاسيس، قُل المعتقدات أيضاً، وهي تغيرات لا يمكن استعجالها أو فرضها بالقوة.

ج – المصالحة مسيرة واسعة للغاية. وهي تنسحب على الجميع وليس على ضحايا العذاب ومسبّبيه وحسب، وإن كان هؤلاء الأشخاص يحتلون موقعاً محورياً. إن المواقف والمعتقدات التي تؤسس لصراع عنيف تنتشر على نطاق واسع للغاية في المجتمعات ولا بدّ من معالجتها على الصعيد المحلي.

د – ليس من وصفة واحدة فقط لتحقيق مصالحة ناجحة. لمّا كان كل صراع والحلّ الديموقراطي الذي يليه فريدين من نوعهما، فإن مسيرة المصالحة المرتبطة بهما تختلف باختلاف الحالات بشكل كبير، ولو كان هنالك بعض أوجه الشبَه بينها.

هـ – إن الأطراف المانحة هي اليوم أكثر استعداداً لتقديم عونها لعمليات المصالحة. أصبح الممولون الثنائيو الطرف والمتعددو الطرف كما اللاعبون المتعددو الطرف والإقليميون يعترفون اليوم أكثر من أي وقت مضى بأهمية المصالحة في تلافي الصراعات والتنمية البشرية والأمن البشري والقضاء على الفقر وترسيخ السلام.

٤- مسيرة المصالحة

هناك خطر يتمثل في أن تُحجَّم المصالحة لتقتصر على مجموعة من المراحل المنطقية. كذلك، هناك احتمال حقيقي بالتعثر في كل مرحلة، علماً أن المراحل لا تتلاحق دوماً وفقاً للنظام المحدد. ولكنها مع ذلك تبقى مكوّنات أساسية لمصالحة مستدامة.

المرحلة الأولى: إستبدال الخوف بعيش مشترك بعيد عن العنف

عندما تسكت طبول الحرب، أوّل خطوة تكون في العيش المشترك بعيداً عن العنف. يُعرَّف العيش المشترك، بمعناه الحصري، بأنه «أن نعيش وندع الآخر يعيش» مع عودة إلى حدّ أدنى من التواصل بين طرفي النزاع. ويتعيّن على القادة السياسيين والروحيين والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدينية تعزيز هذا النوع من التواصل. كما يتعين على أصحاب القرار السياسي المحليين و/أو الدوليين مسؤولية ضمان الحدّ الأدنى من الأمن الجسدي الضروري.

الأيام
١٢/٢٢

غيتس في حوار المنامة

لا نسعى لتغيير النظام الإيراني بل تغيير سلوكه في المنطقة

طارق العامر:

قال وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس إن إيران مازالت تهدف إلى زرع الخوف والقلق في نفوس الدول في المنطقة وإفساد عمليات التنمية، كما تسعى دائما للتأثير في الحكومة العراقية إلى جانب دعمها لحماس وحزب الله.

جاء تصريح غيتس في ورقة العمل التي طرحها الوزير الأمريكي في قمة حوار المنامة الخامس والذي ينظم من قبل المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

وأكد غيتس على أن الولايات المتحدة ستبقى ضالعة بشكل عميق في الشرق الأوسط والخليج تحت إدارة باراك أوباما، وقال « يمكنني أن أؤكد لكم أن التغيير في إدارة أعمالنا لا يغير المصالح الأساسية ، لا سيما في الشرق الأوسط» ، مضيفا « كل من يعتقد أن الأشهر المقبلة قد تقدم فرصا لاختبار الإدارة الجديدة سيكون مخطئا» وشدد غيتس ردا على استفسارات بأن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تشعر بالضعف على أن أمريكا ليست ضعيفة عسكريا ولن تضعف أبدا، كما إن الرئيس القادم يدعم الجيش ، وقال « من يصرف أكثر من ٠٠٤ مليون لدعم جيشه يستحيل أن يقال إن جيشه ضعيف».

فيما يتعلق بالعراق قال غيتس إنه يجب على الدول المحافظة على الاستقرار عن طريق تقديم الدعم للعراق على المستوى الدبلوماسي، وكذلك من خلال إسقاط الديون السابقة وإعادة العلاقات وتبادل السفراء بين العراق وباقي الدول، مشيدا بالدول التي قامت بإعادة تبادل البعثات الدبلوماسية معه.

ودعا دول المنطقة الى دعم العراق وأدخالها في تحالفاتها الاقليمية.

وأشاد غيتس بالدور الذي تلعبه الدول الصديقة والحليفة، وخصوصاً اليابان وكوريا الشمالية في شمال العراق، ونوه أيضاً إلى أن العراق وكذلك أفغانستان– في حاجة إلى الدعم من المجتمع الدولي والذي يمكن أن يكون في هيئة مبادرات ودعم لمواقف هذه الدول.

وأشاد غيتس بالتقدم الأمني الملحوظ في العراق ، وأكد على خطر تنظيم القاعدة وأنه يجب محاربة الإرهابيين والمتطرفين وقال علينا الاعتراف بالنجاحات التي تم تحقيقها.

واضاف أن الدعم المقدم من دول جوار العراق له أثر كبير في سبيل أن يعم الأمن والأمان في ربوع العراق من خلال تأمين الحدود والقضاء على المتطرفين ووضع البرامج والخطط

بالنسبة لإيران، قال وزير الدفاع الامريكي إن الوضع الحالي يتطلب من الدول التقييد بما يفرض على إيران من عقوبات من شأنها أن تحضها على احترام الشرعية والقرارات الدولية المتعلقة بالسلاح النووي والعلاقات مع الدول المجاورة. وقال إن برنامج الصواريخ الإيرانية يزيد من قلقنا وخصوصا أنها قد تضر بذلك منطقة الشرق الأوسط، نافياً سعي الولايات المتحدة للإطاحة بالنظام الإيراني.

واضاف، تدخل ايران في شؤون العديد من الدول ومحاولتها زعزعت استقرارها كما يحدث في لبنان من قبل حزب الله ، له امر يقلقنا ،وتساءل هل بالامكان بالدبلوماسية تغير سلوك ايران ؟ نحن لا نريد تغيير النظام في ايران بل السلوك فقط موضحا بان الامريكان على استعداد للجلوس على طاولة المحادثات مع الايرانيين في أي مكان شريطة قبولهم لمقررات مجلس الأمن ، ووقف برنامجهم النووي .

وعن الوضع في افغانستان قال غيتس، الوضع في أفغانستان يتطلب المزيد من القوات التابعة للأمم المتحدة للسيطرة على الأوضاع الأمنية، مشيراً في ذات الوقت إلى أن ذلك سيتحقق في العام المقبل حيث إن الأمم المتحدة سوف تقوم بزيادة عدد قواتها في أفغانستان، وكذلك فإن الولايات المتحدة توفر حالياً ما يزيد عن ٠٣ ألف جندي في أفغانستان، مؤكدا أن هناك حاجة لمزيد من هذه القوات لحفظ الأمن، حيث الخطر يتعدى الحدود الإقليمية ما يتطلب من الدول المزيد من الدعم.

وفي إجابته على سؤال موجه من رئيس المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية أكد غيتس على أن الوضع في أفغانستان يطلب من القوات الأمريكية والدولية البقاء لفترة أطول لحين إحلال السلام ومساعدة الحكومة على السيطرة على الأوضاع الأمنية. وفي ذات الموضوع أشاد غيتس بالدعم المقدم من الدول الصديقة في جميع المجالات خصوصاً ما يتعلق بالمساعدات الدوائية. وذكر أن هناك ٢٤ دولة تعمل على تقديم الدعم إلى أفغانستان.